



كلمة العدد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله. والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله. وآله وصحبه ومن والاه. وبعد..

فقد عظم الإسلام شأن العلم، ورفع قدر أهله؛ حتى كان أول أمر إلهي نزل به الوحي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الأمر بالقراءة في قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١-٥]، فجعل القراءة الأولى في الوجود، والثانية في الوحي، وكلاهما صدر عن الله، الأول من عالم الخلق، والثاني من عالم الأمر ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وعلى هذا فلا نهاية لإدراك الكون؛ حيث إنه يمثل الحقيقة، لأنه من عند الله، ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]، ولا نهاية لإدراك الوحي؛ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القرآن الكريم: «وَلَا تَنْقُضِي عَجَائِبُهُ، وَلَا يَخْلُقُ مِنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ» رواه الترمذي والدارمي وصححه الحاكم، وأيضا لا تعارض بينهما حيث إن كلا من عند الله؛ قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدَ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وهذا التأسيس يتأكد في قوله تعالى على صفة الإطلاق: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

ومن هنا قالوا: إن العلم لا يعرف الكلمة الأخيرة؛ فقد قال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، وأخبر سبحانه أن كل علوم البشر لا تساوي شيئا أمام علم الله المطلق؛ فقال جل شأنه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال سبحانه: ﴿مَا أوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، وأمر نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يسأل ربه الزيادة في العلم بقوله: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

والبحث العلمي هو المظهر الحقيقي لتطور العلم وتقدمه وازدهاره، وهو نقطة البداية الصحيحة للأمة الإسلامية حتى تضع قدمها مرة أخرى في خريطة العالم، وتشارك بحضارتها في بناء الحضارة الإنسانية، وكم يحتاج العالم إلى منهج البحث الإسلامي، وكم يحتاج إلى تراث المسلمين، وطريقة تفكيرهم، وتجربتهم في استيعاب الحضارات، وتلاقح الأفكار، واستنباط صيغ جديدة لمزاولة الحياة، والسبيل إلى كل ذلك هو نهضة البحث العلمي الإسلامي ليكون امتدادا حقيقيا لعلوم المسلمين الأوائل ومظهرا للصلة بين أصالة السلف ومعاصرة الخلف.

ولما كانت الفتوى هي عملية التطبيق الواقعي للعلم الأكاديمي النظري، وكانت طبيعتها متغيرة حسب الزمان والمكان والأحوال، فإن حاجتها إلى البحث العلمي ماسة في كلا شقيها الأساسيين: إدراك الواقع على ما هو عليه، ومعرفة الحكم الشرعي فيه، ولذلك قامت دار الإفتاء المصرية (وهي المؤسسة الدينية المنوطة بالفتوى في مصر) بإنشاء قسم الأبحاث الشرعية؛ تحقيقا لصناعة الفتوى على وجهها المهني الصحيح، ووصولاً بالفتوى إلى الصواب المرجو والأداء السليم؛ فإن الإفتاء فن من الفنون الشرعية الدقيقة يحتاج إلى التعامل مع مفرداته ومعطياته بصورة دقيقة وواقعية، فإذا انضاف إلى ذلك أن الواقع المعاصر واقع شديد التغير شديد التطور بل وشديد التدهور في كثير من الأحيان فستظهر حينئذ حاجة الفتوى إلى البحث العلمي في هذه الأحوال أكثر من أي عصر مضى.

وفي الظروف التي نعيشها حيث يتكلم كثير من الناس في غير ما يحسنون نحتاج إلى أن نقرر أن هناك فارقاً بين علم الدين وبين التدُّين، فالأول تقوم به الجماعة العلمية، وله مصادره ومناهجه؛ حيث إن العملية التعليمية لها أركانها التي يجب أن تكتمل بعناصرها الخمسة: الطالب والأستاذ والمنهج والكتاب والجو العلمي، أما الثاني وهو التدين فهو مطالب به كل مكلف لتنظيم علاقته مع نفسه وكونه وربّه، وحينئذ فالبحث العلمي الرصين هو العلامة الفارقة بين الفتاوى الشرعية المؤصلة والكلام المرسل على عواهنه، وهو العصمة الحقيقية للأمة من اتباع الشيطان؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْنَا لَكُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [النساء: ٨٣].

وإن دار الإفتاء المصرية من منطلق حرصها على نشر صناعة الفتوى الصحيحة لتدعو العلماء والفقهاء وطلبة العلم في جميع التخصصات إلى الاهتمام بهذا الجانب والتوسع فيه وتحويله إلى بحوث أكاديمية ورسائل علمية، وتأصيله تأصيلاً تفصيلياً من أجل انطلاق البحث العلمي بأقوى صورته؛ فكم نحتاج في عصرنا هذا إلى البحث العلمي المتخصص، وإلى التعمق والبعد عن التعميم والسطحية، وإلى الجمع بين الأصالة والتجديد، وإلى العناية بالبعد الإنساني في الخطاب الإسلامي، وإلى التصدي بشجاعة للقضايا المثارة، وتغليب المنطق العلمي القائم على الإقناع بدل الخطاب الإنشائي، والجمع بين المثالية والواقعية، وإبراز الأبعاد التربوية والروحية والحضارية في الخطاب الإسلامي، وتجديد الخطاب الوعظي شكلاً ومضموناً، وحسن الاستفادة من تقنيات الخطاب المعاصر ووسائله؛ لنصل من ذلك كله إلى إخضاع الخطاب الإسلامي إلى التقويم الدائم.

كما يجب علينا أن نراجع إدراك الواقع كل حين؛ بما فيه التمييز بين الشخصية الطبيعية والشخصية الاعتبارية، والفرق بين فقه الأمة وفقه الأفراد، وطريقة الاختيار الفقهي سواء كان من جهة رجحان الدليل، أم من جهة مراعاة المصلحة، أم بالانتقاء في كل مسألة على حدة من الفقه الإسلامي الواسع الموروث فيما فيه اجتهاد من السابقين مع القيام باجتهاد جديد في المسائل المحدثّة، ولا بد من مراعاة جهات التغيير الأربع: الزمان والمكان والأشخاص والأحوال؛ حتى نحقق المصالح ولا نخرج عن المقاصد الشرعية ونحسب حساب الملائمة الواقعية مع عدم الخروج على إجماع ثابت واضح، وبذلك نأخذ جانب النسبية في البحث العلمي والاجتهاد الفقهي ونتأججه؛ لأنه جهد بشري، مع الإيمان بأن النص المقدس من كتاب أو سنة صحيحة مطلق.

فضيلة الأستاذ الدكتور/ علي جمعة
مفتي الديار المصرية